القدرة التنافسية لإفريقيا

التكامل الاقتصادي يمكن أن يجعل للقارة دورا مؤثرا في العالم

هيبوليت فوفاك

تكاد مكانة القارة الإفريقية تقترب من أدنى درجات سلم المنافسة على مستوى الاقتصاد العالمي، يكبلها تجزؤ أسواقها الذي يضعف كفاءتها ويحد من نموها الاقتصادي.

لكن الفترة الراهنة تشهد ظهور عنصر جديد يمكن أن يتغلب على هذا التجزؤ المهيمن على إفريقيا ويعزز الإنتاجية في اقتصاداتها: إنها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA). ففي مارس ٢٠١٨، وقع رؤساء أربع وأربعين دولة إفريقية على إطار لتأسيس سوق قارية موحدة للسلع والخدمات، تتيح حرية حركة رأس المال والمسافرين بغرض العمل. ثم انضمت إليها خمسة بلدان أخرى، منها جنوب إفريقيا، في شهر يوليو. ولا تزال المنطقة الحرة بانتظار تصديق مجالس النواب في اثنين وعشرين بلدا على الأقل، وصادقت عليها سبعة بلدان حتى الآن.

وإضافة إلى رفع مستوى كفاءة السوق وتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال بإتاحة الفرص لتحقيق وفورات الحجم، في إمكان المنطقة الحرة أن تسهل تدفقات التجارة والاستثمار وتبدل تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر وتُحَوِّل اتجاهه نحو إفريقيا.

والسؤال المهم الذي يُطرح هو ما إذا كان هذا الجهد سيرفع كذلك القدرة التنافسية للاقتصادات الإفريقية. والقدرة التنافسية — أي مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل الدافعة للإنتاجية — من أهم محددات النمو القابل للاستمرار كما أنها تفتح الطريق أمام الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

ويتضح من مؤشر التنافسية العالمية، وهو مؤشر أداء يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي كل عام كمقياس مرجعي للبلدان، أن هناك تفاوتا كبيرا في مراتب القدرة التنافسية على المستوى الوطني، وهو ما يرجع إلى مرحلة التنمية الاقتصادية، وفجوة البنية التحتية المادية والتكنولوجية بين الاقتصادات المتقدمة وكثير من الاقتصادات النامية، وعدم قدرة عدد من الاقتصادات النامية على إجراء إصلاحات حاسمة في اقتصاداتها ومؤسساتها من أجل رفع مستوى كفاءة أسواقها.

وبرز عدد قليل من البلدان الإفريقية كأسرع الاقتصادات نموا خلال العشر سنوات الماضية وظلت كذلك على مسار الصعود في سلم التنافسية العالمية. وتعتمد هذه البلدان (أبرزها كوت ديفوار وإثيوبيا ورواندا) بصورة متزايدة على تحسُّن القدرة التنافسية والبيئة الاقتصادية الكلية لديها كي تنوع مصادرها للنمو والتجارة، مع ما يصاحب ذلك من زيادة حصتها في كعكة الأسواق العالمية. ومع هذا، ربما كانت معظم البلدان الإفريقية قد وصلت متأخرة إلى سباق رفع القدرة التنافسية. وسادت البيئة الاقتصادية العالمية مؤخرا موجات قومية متزايدة تدعو إلى إفقار الجار فضلا على زحف الحمائية. والآن تعمل الاقتصادات الرائدة على التخلي عن النظام القائم على قواعد الذي ظل يحكم ترتيبات التجارة العالمية لعشرات السنين والتوجه نحو انتهاج نظام مركانتيلي جديد يقيس الأداء الاقتصادي لبلد ما بالفائض التجاري الذي يحققه.

وفي ظل هذه الحقيقة الجديدة، ربما كان دور القدرة التنافسية أهم في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي إفريقيا، نجد أن الدفع نحو تعميق الاندماج التجاري وتعزيز التجارة داخل إفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من المرجح أن يخفف الآثار السلبية للصدمات العالمية المعاكسة. فاتساع السوق المحلية الفعالة هو بمثابة تأمين من اضطرابات التجارة العالمية التي تقترن بالتقلبات التي يشهدها العالم أو بانكماش الطلب العالمي.

الصورة: ISTOCK/WANGANQI, ALAMY/ ANDREY GUDKOV, ALAMY/ BARRY IVERSON, ALAMY/ PETETITMUSS

دعاة العولمة بالسلب والإيجاب

في ظل المشهد التجاري ذي المحصلة الصفرية، نرى عددا متزايدا من البلدان التي تتنافس على نفس السوق. وأكثر البلدان تنافسية — التي لديها أساسيات اقتصادية وأطر سياسات قوية ومصادر متنوعة لتحقيق النمو — هي وحدها التي يُرجح أن تتوسع وتحافظ على نمو حصتها في التجارة العالمية. ويمكن قول إن هؤلاء من «دُعاة العولمة الإيجابيين» في أفضل وضع يؤهلهم لتخفيف المخاطر المصاحبة للاندماج الاقتصادي والمالي العالمي وبالتالي جني الثمار الكاملة لمنافع العولمة. أما أقل الاقتصادات تنافسية فكانت من «دعاة العولمة السلبيين» أو ضحايا عاجزين أمام العولمة، وظلت تقوم بدور التلقيم، فتورد المواد الخام والموارد الطبيعية اللازمة لزيادة ناتج الصناعة التحويلية في البلدان التي تسعى إلى العولمة بنشاط أكبر (دراسة Fofack، قيد الإصدار).

وليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة في أن دعاة العولمة السلبيين كانوا أكثر عرضة لمخاطر العولمة، كانتقال الصدمات السلبية بوتيرة أسرع في أنحاء العالم، وتقلبات أسعار السلع الأولية، وتدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية لفترات طويلة، وانخفاض الطلب العالمي إما بدافع من زحف الحمائية أو بسبب فترات الهبوط المتزامنة. وأدت هذه المخاطر إلى خنق تطلعات البلدان المتأخرة عن الركب، حيث وجد معظمها نفسه حبيس حلقات مفرغة من التقلب المفرط في النمو والأزمات الهيكلية في موازين المدفوعات. وربما أوضحت هذه التطورات ما للقدرة التنافسية من انعكاسات اقتصادية كلية واسعة النطاق.

إن القدرة التنافسية تسير يدا بيد مع أداء التجارة، وبالتالي مع النمو الاقتصادي. والابتكار هو أكبر العوامل على الإطلاق التي يتوقف عليها نمو إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة والنامية. وأسرع اقتصادات إفريقيا نموا، هي أيضا التي تتخذ أكبر الخطوات نحو تنويع صادراتها. وربما كانت درجة الابتكار والكفاءة في عمليات الإنتاج هي التي تشكل الصدع بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، وكذلك بين دعاة العولمة الإيجابيين والسلبيين.

وتواجه إفريقيا مجموعة من العقبات أمام القدرة التنافسية والتجارة. فالخطوات التي اتخذتها لتحسين البنية التحتية الاقتصادية والإصلاحات التي أجرتها لدفع الابتكار أخمدتها مقاومة المؤسسات والتكاليف الباهظة المصاحبة لتطوير البنية التحتية واللحاق بركب التكنولوجيا. وكان التقدم بطيئا بنفس الدرجة كذلك في عوامل التنافسية المدفوعة بالكفاءة — الاستعداد التكنولوجي وحجم السوق وكفاءة أسواق السلع وأسواق العمل. وإضافة إلى ذلك، أدى تجزؤ الأسواق إلى تأخير النمو نتيجة تثبيط الاستثمارات واسعة النطاق وبعيدة المدى.

وبرغم انخفاض الرسوم على الواردات داخل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة في القارة، لا تزال هناك مجموعة من الحواجز غير الجمركية والتنظيمية التي ترفع تكاليف المعاملات وتحد من حركة السلع والخدمات والعمالة ورأس المال عبر الحدود. وتشمل هذه الحواجز فترات التأخر على الحدود، والرسوم الجمركية وإجراءات التفتيش المرهقة، وشروط الترخيص المتعددة، والشرط الذي يُطَبَّق بصورة متزايدة على المستوردين لتقديم تعهدات العبور الوطنية على امتداد الطرق الرئيسية. ولا تزال تكاليف التجارة عبر الحدود في إفريقيا أعلى وتستهلك وقتا أطول من أي منطقة أخرى في العالم — فحجم التبادل التجاري بين البلدان الإفريقية وبقية العالم أكبر من التبادل التجاري فيما بينها.

ويبلغ متوسط تكلفة استيراد حاوية في إفريقيا حوالي ٢٤٩٢ دولارا مقابل ٩٣٥ دولارا في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و١٤٨٨ دولارا في أمريكا اللاتينية والكاريبي (دراسة Brenton and Isik 2012). وليس ثمة ما يدعو للدهشة في أن التجارة داخل المنطقة لا تزال نادرة نسبيا، وإن كانت آخذة في الارتفاع، ولا تشكل سوى ١٥٪ تقريبا من مجموع تجارة إفريقيا، مقابل ٦٨٪ في أوروبا و٥٨٪ في آسيا (دراسة Fofack، قيد الإصدار، ودراسة Afreximbank 2018). وإضافة إلى الحواجز غير الجمركية، هناك عوامل أخرى تسهم في هذه الندرة، مثل وضع الحوكمة، وهيكل الإنتاج، ووجهة التجارة الموروثة من النموذج الاستعماري لاستخراج الموارد، والقيود على جانب العرض. وتشمل هذه القيود على جانب العرض صِغر حجم قاعدة الصناعة التحويلية، والتكلفة الباهظة لتمويل التجارة، ومحدودية إمكانات الحصول على معلومات، وعدم وجود البنية التحتية اللازمة التي تمكن من التبادل التجاري أو ارتفاع تكلفتها.

ومن ثم، فإن التغلب على التجزؤ في إفريقيا وجمعها معا تحت المنطقة الحرة هي أولى الخطوات نحو زيادة القدرة التنافسية وإدماج الاقتصادات الإفريقية في الاقتصاد العالمي كدعاة إيجابيين للعولمة. وسوف ينتج عن منطقة التجارة الحرة القارية إنشاء سوق تضم ١,٢ مليار نسمة يبلغ إجمالي الناتج المحلي لها مجتمعة ٢,٥ تريليون دولار، بينما يزيد إنفاق المستهلكين وقطاع الأعمال معا على ٤تريليونات

عُرِفَت إفريقيا بأنها قارة الإمكانات الكاملة — لكن تحقيق الاستفادة من هذه الإمكانات كان أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها.

دولار. وعمليات المحاكاة الأساسية التي تفترض توسع أسواق السلع والعمل وارتفاع مستوى كفاءتها في ظل المنطقة الحرة تشير إلى علو مرتبة إفريقيا ككل بشكل كبير في مؤشر التنافسية العالمية على المدى القصير والمتوسط.

وقد يزداد متوسط مرتبة إفريقيا علوا على المدى الطويل. وربما تحقق ذلك إذا أدت منطقة التجارة الحرة القارية إلى زيادة ديناميكية بيئة التجارة والاقتصاد مما يوسع بالتالي قواعد الصناعات التحويلية، ويدعم نمو صناعات تجهيز المواد الزراعية على النحو الملائم للاندماج في سلسلة القيمة، ويعجل وتيرة تنمية الأسواق المالية وتكاملها. ومن شأن هذا التقدم المالي أن يتيح، على سبيل المثال، إدراج الشركات بشكل متبادل في أسواق الأسهم المختلفة ويشجع على تنمية التمويل غير المصرفي وإنشاء مكاتب المعلومات الائتمانية المرجعية للحد من عدم اتساق المعلومات ومخاطر الائتمان. وفي نهاية المطاف، من شأن هذه الإجراءات أن تسهل الحصول على ائتمان في منطقة أدت ضحالة أنشطة الوساطة المالية فيها وتجزؤ أسواقها المالية إلى القضاء تماما على القدرة التنافسية ونمو القطاع الخاص.

ومن خلال إنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم يمكن تعزيز القدرة التنافسية من خلال قنوات أخرى، مثل نقل التكنولوجيا، والتنمية الصناعية، وتنويع مصادر النمو، وتوسيع التجارة الإفريقية البينية. وأُجريت مؤخرا مراجعة لمشهد القدرة التنافسية الإفريقية ألقت باللوم على التقدم المحدود في هذه المجالات الذي أفضى إلى توقف نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية وتشير تحديدا إلى الانخفاض النسبي في حجم التجارة والتكامل على المستوى الإقليمي باعتباره نقطة ضعف رئيسية (دراسة WEF 2017). وتلقي المراجعة ذاتها الضوء كذلك على التداخل بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية كأحد القيود الرئيسية على توفير نوع البيئة الداعمة للأعمال التي يحتاجها رواد الأعمال للاستفادة من فرص النمو المتاحة.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن المنافع المتوقعة من منطقة التجارة الحرة، كتحسين أداء التجارة ودعم التكامل الإقليمي، ستكون إيجابية وكبيرة. ووفق تقديرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، فإن التجارة البينية الإفريقية، التي تهيمن عليها المنتجات الصناعية والسلع المصنعة بشكل كبير، يمكن أن تزداد بأكثر من ٥٠٪ وأن تتضاعف بعد نحو عشر سنوات من دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى حيز التنفيذ، إذا طبقت الإصلاحات المتوخاة بشكل تام تكملها إجراءات قوية لتسهيل التجارة.

ومن شأن تطبيق شرط إلزام البلدان المشاركة بإلغاء التعريفة الجمركية على ٩٠٪ على الأقل من السلع أن يكون دافعا لتحقيق هذه الزيادة. أما وفورات الحجم الناتجة عن اتساع السوق القارية فيمكن أن تخفض تكاليف الإنتاج ككل، التي لا تزال عالية، وتحفز التجارة والاستثمارات عبر الحدود داخل إفريقيا، وتجذب مزيدا من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بينما تحول وجهته في نفس الوقت نحو إنتاج سلع صناعية ومُصَنَّعة. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة تجارة السلع الوسيطة والرأسمالية داخل المنطقة. وتصاحب ذلك منافع تشمل نقل التكنولوجيا، وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية التي تضفي عليها الشركات الإفريقية قيمة مُضافة بتحويل المواد الخام إلى سلع نهائية.

«مصنع إفريقيا»

من شأن سلاسل القيمة الإقليمية أن تساعد على اندماج الاقتصادات الإفريقية في الاقتصاد العالمي، بينما عولمة سلاسل العرض والقيمة هي التي تدفع عمليات الصناعة التحويلية بشكل متزايد. وبرغم نقل مزيد من مرافق الإنتاج إلى مواقع خارجية في العديد من البلدان، لا يزال هناك قسم كبير من القيمة المضافة الموزعة في سلاسل القيمة العالمية داخل الكتل الإقليمية. ومن هنا تأتي الإشارات المتزايدة إلى «مصنع أوروبا» و«مصنع أمريكا الشمالية» و«مصنع آسيا» — وهي القارات الثلاثة التي تتركز فيها سلاسل القيمة المذكورة (دراسة Stöllinger and others 2018). وتزايد سلاسل القيمة داخل الكتل الإقليمية واستمرار دورها في مواجهة العولمة الراسخة يعكسان المنافع الكثيرة التي تنطوي عليها، وأبرزها انخفاض تكاليف العبور وسلاسل العرض الأقصر المقترنة بقُرب مصادرها أو مرافق التصنيع من أسواق التصدير المستهدفة.

ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستؤدي في نهاية المطاف إلى مولد «مصنع إفريقيا». وفي الوقت المناسب، سيؤدي ظهور «مصنع إفريقيا» — وفي نهاية الأمر، ارتباط المصانع الموجودة في إفريقيا وسلاسل الإنتاج بسلاسل القيمة العالمية — إلى الربط بين شبكات الإنتاج من جميع القارات.

وعلى مدى عشرات السنوات، عُرِفَت إفريقيا بأنها قارة الإمكانات الكاملة — ولكن مع مرور سنة تلو الأخرى، كان تحقيق الاستفادة من هذه الإمكانات أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها. وإذا نجحت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في حفز هذه الإصلاحات، فإن منطقة التجارة الحرة الجديدة يمكن أن تطلق عنان القوى للديناميكية الإفريقية وتجعل القارة منافسا عالميا. FD

هيبوليت فوفاك هو كبير الاقتصاديين في البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد.

المراجع:

Brenton, Paul, and Gözde Isik, eds. 2012. "De-Fragmenting Africa: Deepening Regional Trade Integration in Goods and Services." World Bank, Washington, DC.

Fofack, Hippolyte. Forthcoming. "Leveraging the African Private Sector to Enhance the Development Impact of the African Continental Free Trade Area Agreement." *World Economics Journal*, December 2018.

Stöllinger Roman, Doris Hanzl-Weiss, Sandra Leitner, and Robert Stehrer. 2018. "Global and Regional Value Chains: How Important, How Different?" WIIW Research Report 427. Vienna Institute for International Economic Studies, Vienna.

World Economic Forum (WEF). 2017. "The Africa Competitiveness Report 2017." World Economic Forum, Geneva.,